

المحور الأول المحاضرة الأولى: مفهوم المؤسسة

01-لمحة تاريخية عن تطور الفكر المؤسسي:

تتباين النظريات الاقتصادية حول المؤسسة وتنظيمها وإدارتها وفق السياق الاجتماعي والثقافي للحقبة المعنية، مما يؤدي إلى تباين الانطباعات حول المؤسسة وهيكلها وإدارتها. وبالتالي، يروج كل تيار من التفكير لتصور مختلف للمؤسسة والأفراد العاملين فيها.

01-01- مرحلة قبل الثورة الصناعية:

ولم يكن في المجتمعات القديمة وجود أو معنى للمؤسسة، أو التجارة أو الصناعة، بل كانت المجتمعات وخاصة في العصور القديمة (قبل القرن التاسع ميلادي)، تعتمد في حياتها على ما توفره لنفسها من مزروعات، ويسمى هذا الاقتصاد بالاقتصاد المعيشي، أي كل عائلة تنتج ما تحتاجه، وما يميز هذه المجتمعات هو محدودية حاجياتها، لبساطة معيشتها. وبعد هذا (ق 9 إلى ق 15) عرفت هذه المرحلة باسم التكوين الاجتماعي الاقتصادي، القائم على استغلال ملاك الأراضي للعمال في القطاع الاقتصادي الوحيد في تلك المجتمعات آنذاك؛ وهو القطاع الزراع، ويمكن تقسي هذه المرحلة إلى المرحل التالية:

01-01-01- مرحلة الانتاج الأسري البسيط: كان الانسان يعيش في تجمعات صغيرة وتميزت المعيشة في تلك الفترة بالبساطة والاكتفاء الذاتي والزراعة التي تعد أهم نشاط باستعمال أدوات الإنتاج البسيطة أما تقسيم العمل فكان يتم بين المزارعين من أسرة واحدة وتتم مبادلة الإنتاج عن طريق المقايضة:

01-01-02- مرحلة الوحدات الحرفية: نتيجة لزيادة عدد السكان وارتفاع الطلب، وتطور وسائل العمل ظهرت الورش في شكل وحدات حرفية صغيرة؛

01-01-03- مرحلة الإنتاج الحرفي المتزلي: في هذه المرحلة وفر التجار الرأسماليون المواد الأولية وأدوات العمل ورؤوس الأموال للحرفيين، حيث قاموا بجمع الأسر التي كانت على استعداد لزيادة دخلها من أجل تغطية حاجاتها المتزايدة وظهر هذا النوع من الحرف في بريطانيا في مجال صناعة الصوف من القرن 13 ثم توسعت لتشمل عدة مجالات أخرى منتصف القرن 15، وكان هذا أول انطلاقة للصناعة المعتمدة على الآلات التي تسيير يدويا وحتى. المصنع سمي تبعا للآلة اليدوية ب "المصنع اليدوي".

01-02-02-- بعد الثورة الصناعية:

تعود أولى تيارات الفكر الاقتصادي إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وهي فترة من الثورة الصناعية. وسنقوم بدراسة نموذجين من النظريات الاقتصادية للمؤسسة في هذه الحقبة بشكل مميز: المدرسة الكلاسيكية والمدرسة العلاقات الإنسانية.

01-02-01-المدرسة الكلاسيكية: تعتبر المؤسسة وحدة إنتاج عقلانية، وذلك من أجل تحقيق أقصى ربح ممكن، ويجب تنظيم العمل، ويفترض المدرسون الكلاسيكيون أن الأفراد لديهم ميل طبيعي ضد الجهد والعمل، وإنهم يسعون للعمل بأقل جهد ممكن وتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح، لذا، يجب أن يتم إجبارهم على العمل وتحفيزهم من خلال الأجر، وهذا التصور المادي للإنسان في العمل قد ألهم فريدريك وتيلور لتنظيم العمل بطريقة أكثر فعالية وهنري فايول لتوحيد عملية التنظيم؛

01-02-02-مدرسة العلاقات الإنسانية: تنتقد رؤية المؤسسة الكلاسيكية، التي تتطلب تكييف الإنسان مع عملية العمل، ويروج أتباع مدرسة العلاقات الإنسانية لتصوّر الإنسان الاجتماعي، وأنه مرتبطا بالاحتياجات المتعددة التي تتجاوز مجرد الاكتفاء بالاحتياجات الأساسية، وبالتالي لتحديد مفهوم المؤسسة يسلطون الضوء على الجوانب الاجتماعية والنفسية، ومن أبرز منظري هذه المدرسة: إلتون مايو، إبراهيم ماسلو، دوغلاس ماك جريجور، وفريدريك هيرتزبرغ.

01-03-03- المؤسسة في عصرنا الحالي:

بعد التقدم الكبير التي تشهده كل القطاعات بما فيها الاقتصادية منها؛ أصبحت المؤسسة المرأة العاكسة لهذا التطور، استغلالا وتطويرا وإنتاجا، حتى تتماشى وحاجات المجتمع. ولقد تعددت المؤسسات واختلفت حسب طبيعة نشاطها، وقانون إنشائها.

وتعدى دور المؤسسة من لعب أدوار وطنية إلى أخرى دولية؛ ومع عولمة الاقتصاد، ووجود تكتلات إقليمية، تكونت مؤسسات وشركات عملاقة تنتج وتستثمر وتحتكر، وتحقق أرباحا هائلة من خلال استغلال أسواق عالمية كبرى، وغدت كفاءة المؤسسة الاقتصادية وخاصة الصناعية مؤشرا كافيا على تطور المجتمعات والدول.

02- ماهية المؤسسة:

المؤسسة ليست مفهومًا اقتصاديًا سهل التحديد، فلقد تعددت التعريف وتنوعت من نظام إلى آخر والسبب الأساسي غير راجع لاختلاف المفاهيم، بقدر تباين الأزمنة التي وردت فيها هذه التعريف، وكذا النظام الاقتصادي المتبع ورؤيته لدور المؤسسات فيه.

-التعريف اللغوي للمؤسسة: تعتبر المؤسسة كظاهرة وحقيقة قديمة جدا، إلا أن ظهورها وتصويرها تحت هذا الاسم هو حديث جدا، وظهر هذا المصطلح في فرنسا -المؤسسة L'entreprise- في القرن 15 ميلادي، ومصطلح المؤسسة مشتق من كلمة -Entreprendre- والتي تعني التعهد أو الالتزام بإنجاز عمل ما يكتسي أهمية بالغة، ومنه هذا العمل يتحمل بعض المخاطر، أي هي عملية المبادرة- المباشرة- في تجسيد وتنفيذ مشروع ما:

- تعرف المؤسسة كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمكاني: - كل وحدة قانونية سواء كانت شخص مادي أو شخص معنوي، والتي تتمتع باستقلال مالي في صنع القرارات، وتنتج سلع وخدمات:

-المؤسسة هي ببساطة وحدة الاقتصاد الجزئي الأساسية في نظرية العرض؛ ويمكن التعرف عليها من خلال وظيفتها، وهي تحويل مدخلات عوامل الإنتاج إلى مخرجات من السلع والخدمات، وتتضمن عملية الإنتاج تعاون موردو العمالة ورأس المال والمدخلات الوسيطة والمواد الخام والأراضي مع بعضهم البعض لإنتاج مخرجات السلع والخدمات.

نستنتج مما سبق من المفاهيم المتعلقة بالمؤسسة فإن مفهوم المؤسسة يثير تفسيرات مختلفة، من الناحية الاقتصادية فهي تقدم نفسها كمكان للإنتاج ولتوزيع الدخل، وتظهر المؤسسة عند فحصها من زاوية اجتماعية كهيكل منظم حيث يتم اتخاذ قرارات ذات حجم مختلف على المستوى الاجتماعي، فهي مكان يسمح للأفراد بالتواصل والتفاعل والتطور.

03- تعريف هامة للمؤسسة:

حاول العديد من المفكرين التوجه إلى تفكير بسيط لفهم المؤسسة من خلال المداخل التي يمكن النظر من خلالها إلى المؤسسة حيث تم اعتماد مجموعة من المقربات.

01-03- المؤسسة كعون اقتصادي:

حسب هذا الاقتراب يمكن تعريف المؤسسة على أنها: المؤسسة تنسق بين عوامل الانتاج (رأس المال، العمل، الطبيعة)، والمحور الرئيسي لهذه النظرة يتمثل في الحصول على الانتاج مع تواجد مركز للقرار في المؤسسة، متمثلا في سلطة الإدارة وقدرتها التسييرية من حيث تنظيم عملية الانتاج بحسب إمكانية المؤسسة والمتغيرات البيئية الخرجية.

02-03- المؤسسة كنظام تقني:

إذا نستطيع القول بأن المؤسسة كنظام تقني، يجب أن تهتم بالتفاعل الإيجابي بين عناصر النظام المختلفة؛ بما يتعلق بداية بتحديد الرسالة التي أنشئت من أجلها المؤسسة ثم الأهداف التي تمثل رؤية المؤسسة، وهذا يتطلب البحث عن توفير عناصر الإنتاج وإيجاد الطرق الجيدة للإنتاج وتحسينها؛ بإدخال التقنيات المختلفة على الموارد الداخلة في العملية الإنتاجية، وذلك لتحقيق مخرجات تتماشى واستراتيجية المؤسسة، مع مراعاة بيئة داخلية وخرجية تواجهها المؤسسة.

03-03- المؤسسة كمجتمع إنساني:

نجد أن هناك من يركز في تعريفه للمؤسسة الاقتصادية على العنصر البشري، إذ هو من أهم عناصر الإنتاج؛ والأفراد في المؤسسات يتأثرون بما تمليه عليهم ثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم، إذ أن تباين الأفراد قد يكون عبئا على اتخاذ القرار داخل المؤسسة، أو قد تصبح أعباء وتكاليف المورد البشري أكبر من عائده؛ ولذا فإن المؤسسة تحرص على إيجاد طاقم بشري متناسق وأهداف المؤسسة، أي إن المؤسسة عبارة عن نظام اجتماعي، يتقاسم فيه الأفراد أو الشركاء الأرباح كما يتقاسمون السلطة والتسيير.

04-03- المؤسسة كمركز لاتخاذ القرار:

ينظر هذا المفهوم إلى المؤسسة باعتبارها مركزا مستقلا لاتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف الأنشطة والوظائف المحددة لأدائها الحالي والمستقبلي، وتختلف عملية صنع اتخاذ القرار في المؤسسات حسب حجمها وطبيعة نشاطها، حيث نجد في المؤسسات الصغيرة أن القرارات تتركز بشكل رئيسي في يد صاحب المؤسسة، سواء تعلق الأمر بالأنشطة الداخلية للمؤسسة أو بالأنشطة والعلاقات الخارجية، الأمر الذي ييسر من هذه العملية رغم ما قد يشوبها من نقائص.

أما في المؤسسات الكبيرة، فهناك عدد كبير من مراكز القرار نتيجة لتعدد المستويات الهرمية هناك، وكذا عدم قدرة شخص واحد على اتخاذ جميع القرارات في المؤسسة، بسبب ضيق الوقت أو بسبب نقص المهارة، مما يجبره على تفويض جزء من سلطته إلى مرؤوسيه، كمحاولة منه لترشيد عملية اتخاذ القرار، باعتبار أن العملية الإدارية ما هي إلا نتيجة لعدد لا يحصى من القرارات التي اتخذت في مختلف المستويات الهرمية، فالمؤسسة عبارة عن بناء وتراكم لتفويض السلطة، ذات التسلسل الهرمي، بتنسيق من مركز قرار أعلى ممثلة في الإدارة العليا.

04- خصائص المؤسسة:

من التعريف السابقة للمؤسسة، يمكن استخلاص الصفات أو الخصائص التي تتصف بها

المؤسسة الاقتصادية:

- المؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها

ومسؤولياتها؛

- لقدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها؛

- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة

كافية وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة؛

- التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل، فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة

تسعى إلى تحقيقها: أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين...؛

- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات والقروض، وإما عن

طريق الإيرادات الكلية أو الجمع بين الوسيلتين حسب الظروف؛

- لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، فالمؤسسة لا توجد

منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف، أما إذا كانت

معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها؛

- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، فبالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو

الدخل الوطني فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد؛

- يجب أن يشتمل اصطلاح مؤسسة بالضرورة على فكرة زوال المؤسسة إذا ضعف مبرر وجودها أو

تضاءلت كفاءتها.

05- أدوار وأهداف المؤسسة:

05-01-الأهداف الاقتصادية: تعد الأهداف الاقتصادية للمؤسسة أولى أولوياتها عند قيامها بالنشاط الاقتصادي، ونجدها تختلف باختلاف الأثر الممارس فنجد الأهداف الاقتصادية للمؤسسة تتمثل في تحقيق الربح بالدرجة الأولى، فخلق القيمة المضافة هو الضامن الوحيد لاستمراريتها وتجنب زوالها، ولا يتم ذلك إلا من خلال عقلنة الإنتاج من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، إلى جانب أهدافها الاقتصادية الداخلية نجد أن المؤسسة تهدف بشكل مباشر أو غير مباشر إلى المساهمة في تعزيز الاقتصاد المحلي فهي تعمل ضمن نسيج اقتصادي متكامل فتحتاج لموارد وتورد أخرى كما أنها تعتبر من بين أهم المساهمين في الخزينة العمومية من خلال ما تدفعه من ضرائب.

05-02- أهداف اجتماعية: من أهمها نذكر منها:

-ضمان مستوى مقبول من الأجور: يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونا وشرعا وعرفا، إلا أن مستويات الأجور تتراوح بين الانخفاض والارتفاع حسب طبيعة المؤسسات وطبيعة النظام الاقتصادي ومستوى المعيشة في المجتمع وحركة سوق العمل (الدولة تحدد الأجر الأدنى المضمون) ؛

- تحسين مستوى المعيشة: إن التطورات المتسارعة للتكنولوجيا تجعل العمال وأفراد المجتمع بحاجة إلى تلبية رغبات وحاجات مؤيدة نتيجة ظهور منتوجات جديدة بالإضافة إلى التطور الحضري وتغير الأنواع؛

- إقامة أنماط استهلاكية معينة: تؤثر المؤسسات الاقتصادية في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع وذلك بتقديم منتوجات جديدة والتأثير في أنواقهم عن طريق مختلف وسائل الترويج، وهذا ما يجعل المجتمع يكتسب عادات استهلاكية قد لا تكون في صالحه أحيانا، إلا أنها في صالح المؤسسة؛

-الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال: تتوافر داخل المؤسسة علاقة مهنية واجتماعية بين العمال باختلاف وظائفهم ومستوياتهم، وتمثل دعوتهم إلى التماسك والتفاهم الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها، ونجد عادة في المؤسسة وسائل وأجهزة متخصصة تقوم

بذلك مثل مجلس العمال بالإضافة إلى العلاقات الغير الرسمية بين هؤلاء، بهدف خلق وتطوير علاقات معينة وقيم التماسك والتعاون بين أفراد المؤسسة؛

-توفير تأمينات ومرافق للعمال: تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي، والتأمين ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد، مساكن وظيفية، مرافق عامة مثل تعاونيات الاستهلاك والمطاعم...إلخ.

03-05- أهداف تكنولوجية: مع تطور المؤسسات وظهور منافسة قوية في السوق لجأت المؤسسات إلى وضع قسم مختص في تطوير الوسائل والطرق الانتاجية علميا وتضع ميزانيات لهذا القسم لما يكتسبه من أهمية كبيرة في تحقيق مستويات عالية من الأرباح، والمحافظة على مكانة المؤسسة في السوق، كما تساند المؤسسات السياسية الوطنية في مجال الاهتمام بهذا الجانب من خلال البحث والتطوير التكنولوجي عن طريق خطط متوسطة وطويلة الأجل لدعم الأبحاث والدراسات الخاصة بهذا المجال انطلاقا من مؤسسات البحث العلمي كالجامعات مثلا.

04-05- الأهداف الثقافية والرياضية: تتم من خلال توفير الوسائل التالية:

-توفير وسائل ترفيهية وثقافية: تعمل المؤسسات على توفير وسائل الترفيه والثقافة للعمال خصوصا وعائلاتهم عموما من مسرح، مكتبات، أنترنت، سفر...إلخ، بهدف التأثير على المستوى الفكري للعامل والروح المعنوية له من أجل تحسين أدائه وتحقيق مردودية أكثر للمؤسسة؛

- تدريب العمال: يفرض التطور التكنولوجي المتسارع على المؤسسة إعادة تدريب عمالها على الطرق الحديثة في الإنتاج وغيرها؛ حيث تعمل المؤسسة على تدريب العمال المبتدئين على الآلات والوسائل بالإضافة إلى تدريب (رسكلة) القدامى على الآلات الجديدة؛

- تخصيص أوقات للرياضة: تعمل المؤسسات خاصة الحديثة منها على إتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد خلال يوم العمل، وإدراج قاعات للرياضة ضمن المؤسسة أو إحداث نوادي رياضية، كذلك إقامة مهرجانات رياضية للحفاظ على لياقة العامل ورفع الروح المعنوية وتحسين أدائه.

05-05- أهداف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: في إطار نشاطها يجب أن تسعى المؤسسة إلى تحمل المسؤولية الاجتماعية والتي تتضمن العديد من الأمور من بينها: ضمان حد أدنى من الأرباح للمساهمين، الحفاظ على العاملين وتطويرهم (الأجر، الأمن، التدريب...إلخ)، الحفاظ على البيئة من خلال توجيه جزء من أرباحها إلى معالجة النفايات وتمويل جمعيات ومؤسسات حماية البيئة بالإضافة إلى الاستهلاك الرشيد للموارد الطبيعية للحفاظ على التوازن البيئي.

06- علاقة المؤسسة بالاقتصاد؛

07- علاقة المؤسسة بالأعوان الاقتصادية؛

08- خصائص المؤسسات المعاصرة.